تصدر صحيفتها(١٠)، حتى يوم المجزرة . وتملك الجبهة ما هو اكثر من تحديد موقف سياسي لمواجهة مشروع روجرز ، تملك وجهة نظر متكاملة حول طبيعة الصراع بين حركة المقاومة والنظام الاردني. فالجبهة الديمقراطية ترى انه منذ ان وجد العمل الفدائي في الاردن ، بدأت سلطة ثانية توجد الى جانب سلطة النظام . وهذه السلطة الثانية وجدت في البداية في حالة جنينية ، ثم اخذت تنمو وتتطور وتكسب اعتراف الجماهير بها . ثم بدأت السلطة الثانية ، سلطة العمل الفدائي ، تنشىء اجهزتها الخاصة الى جانب اجهزة النظام.و«اخذت الجماهير تنفض شيئا فشيئا عن اجهزة السلطة القديمة وتفقد احترامها لها »(١١).

وقد كان شيئا طبيعيا ، ان ينشب الصراع بين هاتين السلطتين ، وعلى هذا الاساس تفسر الجبهة الديمقراطية كافة الصراعات التي نشبت بين النظام الاردني وحركة المقاومة . اذ ان هذه الصراعات هي النتيجة الحتمية لسلطتين تتنازعان اكتساب مواقع النفوذ في البلد الواحد . أما توقيت هذه الصراعات فترى الجبهة انه مرتبط بتوازن القوى من جهة ، وبتحرك الحلول التصفوية من جهة اخرى .

وترى الجبهة الديمقراطية ان ازمة ١٩٧٠/٢/١٠ كانت « دليلا على توطد سلطة المقاومة ... كما كانت ايذانا بتحول حاسم في ميزان القوى بين السلطتين لترجيح كفة سلطة المقاومة »(١٢). ويلاحظ انه اثناء تلك الازمة رفعت شعارا علنيا يوضح هذا الفهم يقول « لا سلطة فوق سلطة المقاومة » ففي تعميم توجيهي للاعضاء صدر أثناء الازمة المذكورة دعت الجبهة اعضاءها الى « التأكيد باستمرار بأن على الجماهير الاعتراف بسلطة واحدة، هي سلطة لجان التنسيق ، ولا سلطة فوق سلطة المقاومة ومنظماتها »(١٣).وعندما قامت مظاهرات الاحتجاج ضد زيارة سيسكو للاردن في شهر نيسان ١٩٧٠ ذيلت الجبهة بياناتها العلنية بهذا الشعار . وحين نجحت المظاهرات الجماهيرية في الغاء زيارة سيسكو كتبت الشرارة تقول « ان وجود سلطتين في هذا البلد ، سلطة الرجعية العميلة ، وسلطة جماهير الشعب والمقاومة المسلحة ، هو حقيقة قائمة لا يمكن حتى للرجعيين انكارها» والواقع يؤكد ان سلطة الجماهير هي التي تقرر منذ اليوم بشكل متعاظم مصير وطنها ومستقبله »(١٤).

وقد كان هم الجبهة الديمقراطية الاساسي ، ان تبقى حالة ازدواجية السلطة قائمة لاطول فترة ممكنة ، حتى يتم اثناء ذلك ترسيخ سلطة المقاومة وتعميقها، وتحويل الالتفاف الجماهيري حولها من التفاف عفوي سائب ، الى التفاف منظم يعبر عن نفسه في مؤسسات ديمقراطية ، والا تحول شعار « لا سلطة فوق سلطة المقاومة » الى شعار محافظ ، بعد أن اصبح امرا واقعا بعد الانتصارات الجماهيرية في شهري شباط ونيسان من عام ١٩٧٠ . وقد سعت الجبهة من اجل توطيد حالة ازدواجية السلطة الى رفع شعارات اخرى تكسب شعارها الاساسي مضامينه العملية ، فدعت الى انشاء المجالس الشعبية المنتخبة التي تعبر عن « ضرورة منح سلطة المقاومة طابعا جماهيريا ثوريا ، ينفي سماتها البيروقراطية »(١٥)،وكانت ترى ان المجالس الشعبية مدعمة بالميليشيا ، والنقابات ، هي المؤسسات الديمقراطية التي تنمو في رحم النظام القديم مبشرة بولادة نظام جديد ، اذ « ان المهمة المركزية التي تواجهها الثورة في هذه الساحة ، من اجل تأمين نجاحها في انجاز مهمتها الاستراتيجية الكبرى في تحرير الارض المحتلة بطريق الحرب الشعبية ، هي مهمة اقامة نظام وطني ديمقراطي ... يستند الى الشعب المسلح والمنظم في كتائب الميليشيا والمجالس الشعبية »(١٦). ولكن كيف يتم الوصول الى هذا النظام الوطني الديمقراطي . ؟ ان التقليد المتبع في المنطقة هو تقليد الانقلابات العسكرية . وقد رفضت الجبهة فكرة الانقلاب العسكري بشدة ، لان ذلك سيؤدي الى سلب المقاومة « طابعها الجماهيري الثوري »(١٧)، ففي ظل حركة جماهيرية مسلحة ، يشكل اللجوء للانقلابات العسكرية ، خطوة الى الوراء ، وتكون النتيجة نصرا « مغامرا » يقدم كهبة للجماهير ، بينما المطلوب ان تصنع الجماهير انتصاراتها بنفسها في اللحظة التي تكون حركتها السياسية ناضجة لذلك ، حتى تتمكن من المحافظة على هذا النصر .

كذلك رفضت الجبهة الديمقراطية في تلك الفترة فكرة «الحكومة الوطنية»، قائلة «ان قدوم حكومة وطنية سوف يعني التوفيق بين السلطتين »(١٨)، بينما المطلوب هو تعميق حالة ازدواجية السلطة ، اذ أن التوفيق بين السلطتين ، يشكل خطوة للوراء ، وتنازلا عن مكسب هام من مكاسب النضال الجماهيري .